S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/25690
29 April 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٩٣ موجهة الى رئيس
مجلس الأمن من الأمين العام

أتشرف بأن أشير الى بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا .

ويذكر أعضاء مجلس الأمن، أن المجلس، في قراره ٨٠٤ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، قرر أن يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا لفترة ثلاثة أشهر حتى ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٣، على أن يكون ذلك مشروطا بأن يؤذن للأمين العام، كتدبير مؤقت بناء على اعتبارات الأمن، أن يركز وزع بعثة التحقق الثانية في لواندا، وفي مواقع أخرى في المقاطعات حسب تقديره، وذلك مع مستويات الأفراد والمعدات التي يرى انه ينبغي الإبقاء عليها، حتى يتسنى إعادة وزع بعثة التحقق الثانية فيما بعد على وجه السرعة متى أصبح ذلك ممكنا عمليا، بغرض استئناف مهامها وفقا لـ "اتفاقات السلم" والقرارات السابقة بشأن هذه المسألة.

وكما يعلم أعضاء المجلس جيدا، فإن حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا قد استأنفا محادثات السلم في أبيجان في ١٢ نيسان/ابريل تحت إشراف الأمم المتحدة ورئاسة ممثلي الخاص. وبالإضافة الى ترتيبات وقف إطلاق النار وإكمال اتفاقات بيسيس والمصالحة الوطنية، فإن دور الأمم المتحدة في أنغولا في المستقبل، هو أيضا أحد البنود المدرجة على جدول أعمال المحادثات في أبيجان. وتتواصل المحادثات ومن المتوقع أن تستمر الى ما بعد ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٣.

وفي هذه الظروف، فإني أود أن أوصي بأن يقوم مجلس الأمن بتمديد الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا لفترة مؤقتة مدتها ٣١ يوما، أي حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٣. وإني آمل بأن أكون عند اختتام المحادثات في أبيجان، في وضع أفضل للتقدم بالتوصيات المناسبة بشأن ولاية بعثة التحقق الثانية وقوتها في المستقبل. وتتألف قوة بعثة التحقق الثانية حاليا من ٧٥ مراقبا عسكريا، و ٣٠ شرطيا و ٤٩ موظفا مدنيا دوليا و ١٢ موظفا طبيا و ٧٠ موظفا محليا وتتفق تقريبا مع الخيار الوارد في الفقرة ٣٠ (ب) من تقريري المقدم الى مجلس الأمن (S/25140).

وأكون ممتنا لو تكرمتم بتوجيه انتباه أعضاء مجلس الأمن الى محتوى هذه الرسالة.

(توقيع) بطرس بطرس غالي

300493

290493 290493 93-24590